

انطال حقه وان تعدد ظلمات المنوع والذي يعيده الاكبر
 او ط من الذي قدمه الاصغر فان صلى غيره اى غير من له حق
 التقدم بلا اذن ولم يقيد به اعادةها هو ان شاء لعدم
 سقوط حقه وان تادى الفرض بها ولا يعيد معه اى مع
 من له حق التقدم من صلى مع غيره لانا نسفل بها غير مشروع
 كما لا يصلى احد عليها احد بعده وان صلى وحده ومن له
 ولاية التقدم فيها الحق بالصلاة عليها ممن اوصى
 له الميت بالصلاة عليه لان الوصية باطلة على الكفو
 قاله الصدر الشهيد وفى نوادر ابن رستم الوصية
 بائنة وان دفن واهمل عليه التراب بالصلاة لامر
 اقتضى ذلك صلى على قبره وان لم يغسل لسقوط شرط
 طهارته لحرمة بئسه وتعاد لو صلى عليه قبل الرض وقيل
 غسل لفساد الاوطى بالقدرة على تعسيله قبل الرض وقيل
 تغلب صحبة لتحق العجز ولو لم يهل التراب يخرج من غسل
 ويصلى عليه ما لم يتسحج والمعتبر فيه اكبر الراى على الصحيح
 لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والابنسان واذا كان
 الصوم سبعة يقدم واحدا ما وثلاثة بعده واثنان
 بعدهم وواحد بعدهما لان فى الحديث من صلى عليه ثلاث
 صفوف غفر له وخيرها احرزها لانه ادعى الاجابة و

اذا

اذا اجتمعت الجنائز فكلها زاد بالصلاة لكل منها او ط وهو
 ظاهر ويقدم الافضل فالأفضل ان لم يكن سبق وان اجتمع
 ولومع السبق وصلى مرة واحدة صح وان شاء جعلهم صفا
 عريضا ويقوم عند افضلهم وان شاء جعلها اى الجنائز
 صفاطو يلا مما يلى القبلة بحيث يكون صدر كل واحد
 قدام الامام محاذياله وقال ابن ابى لى يجعل راس كل واحد
 اسفل من راس صاحبه كذا درجائى وقال ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى هو احسن لانا نسفل لى الله عليه وسلم وصلى به
 دفوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا راس
 كل واحد محذاء راس الاخر فحسن وهذا كله عند الفقاهة
 فى الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعدل عن المحاذاة فلذا
 قال وراعى الترتيب فى وضعهم فيجعل الرجال مما يلى
 الامام ثم الصبيان بعدهم اى بعد الرجال ثم النساء ثم
 النساء المراهقات ولو كان الكل رجالا روى الحسن
 عن ابو حنيفة رضى الله عنهم بوضع افضلهم واسنهم مما
 يلى الامام وهو قول ابو يوسف والحر مقدم على العبد
 وفى رواية الحسن اذا كان العبد اصلى قدم ولو دفوا
 بقبر واحد لصورة وضعوا فيه على عكس هذا الترتيب
 فيقدم الافضل فالأفضل والاكثر قرانا وعلما كما فعلت